مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية
ISSN 2170-0370/E-ISSN 8127-2710
المجلد16/العدد01 – السنة 2025 ،ص296 ص315

الجيش الفرنسي و مجازر 8ماي 1945
بين الروايات الفرنسية والدراسة التاريخية

The French army and the massacres of May 8, 1945
Between French novels and historical study

مداني واضح*
جامعة الجزائر2 (الجزائر) madani.ouadah@univ-alger2.dz

تاريخ الاستلام : 2024/08/30؛ تاريخ القبول : 2025/01/21 ؛ تاريخ النشر : 2025/01/31

الملخص

يعالج الموضوع محل البحث مجازر الثامن ماي1945 في الجزائر ،من خلال نقد الروايات الفرنسية المتداولة حول ما حدث ،والوقوف عندها وتحديدا الرواية الرسمية للإدارة الفرنسية ، التي تتحدث عن تحركات مشبوهة لبعض زعماء الحركة الوطنية عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وكيف حاولت الإدارة الفرنسية استغلالها من أجل دفع الجيش الفرنسي والقوات الأمنية الأخرى إلى القتل المفرط و اللامسؤول، لمتظاهرين جزائريين سلميين حتى قبل بداية المظاهرات، واستمر ذلك حتى بعد توقفها، متهمة حزب الشعب الجزائري بضلوعه فيها، والاتجاه بها نحو المنحى التصعيدي، الذي أصبح يهدد الوجود الفرنسي في الجزائر ،فجاءت هذه الدراسة للكشف عن مدى قصور الإدارة الاستعمارية في معرفة حقيقة هذه المظاهرات ، ومعرفة الثغرات التي كانت موجودة في هرم القيادة السياسية والعسكرية الفرنسية في الجزائر، واستغلالها من طرف المستوطنين لتحقيق مزيدا من الاستعمار ، ولذاك قمنا بعرض الروايات الفرنسية الرسمية المتداولة قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية، ثم تحليلها من خلال التحضير العسكري والأمني للمجازر، باتهام حزب الشعب الجزائري بالتمرد للتبرير والشرعنة لعمليات القمع والإبادة، فكانت النتيجة استفزاز للعناصر الوطنية الجزائرية التي أصبحت تدعوا للاقتصاص والانضواء تحت راية الجهاد من أجل تحرير البلاد.

الكلمات المفتاحية: حزب الشعب الجزائري ؛ المجازر؛ المظاهرات؛ عمليات القمع ؛ الإبادة الجماعية ؛الاستراتيجية العسكرية.

*مداني واضح.

Abstract

The topic under discussion deals with the massacres of May 8, 1945 in Algeria, in terms of criticizing the French narratives circulating about what happened, and examining them, specifically the official narrative of the French administration, which talks about the political movements of some leaders of the National Movement on the eve of the end of World War II, and how the French administration tried to exploit them in order to push The French army and other security forces led to the excessive and irresponsible killing of peaceful Algerian demonstrators even before the demonstrations began.

This study came to reveal the extent of the colonial administration's failure to know the truth about these demonstrations, And the extent to which this was exploited by the settlers to achieve further colonization. Therefore, we presented the official French narratives circulating before the end of World War II, Then how did the military and security prepare for the massacres, by accusing the Algerian People's Party of justifying and legitimizing the operations of repression and extermination. The result was a provocation to the Algerian national elements who began calling for retaliation and joining under the banner of jihad in order to liberate the country.

Keywords : Strategy ; demonstrations; massacres; military reports ; repressions; Genocide**.**

مقدمة :

عالجت الكثير من الكتابات التاريخية موضوع مجازر 8 ماي 1945،لكنها لم تشبعه بحثا في العديد من الجوانب التي لاتزال مجهولة إلى اليوم، لاسيما فيما تعلق بالمسائل الأساسية حول هذه الدراسة، إذ بدونها لا يمكن التوصل إلى معرفة الحقيقة، وكأن هناك من يريد أن تبقى مثل هذه المسائل في الظل ،فالمؤرخون الفرنسيون والمتأثرون بهم من الجزائريين يتحدثون عن مظاهرات وقعت عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية، ظاهرها احتفالا بيوم النصر، وباطنها (تمرد) كان قد حضر له من طرف حزب الشعب الجزائري، ثم تطورت إلى (أحداث) سقط بموجبها مئات أو بضع آلاف قتلى من الطرفين، وبذلك يتعمدون الضبابية حتى تدفن الجريمة ويظل المصدر مجهولا ،فتفسر الروايات الفرنسية المتداولة بشكل مغرض وغير واضح، وعلى القدر المرغوب فيه من الحقيقة.

لأنه على أساس تلك الروايات التي روج لها بالشكل الكافي تحرك الجيش الفرنسي بمختلف أسلحته البرية، والبحرية، والجوية، مدعوما بمختلف الأجهزة الأمنية والمستوطنين، بعدما جندت كل الإمكانيات لإيقاف المشروع التمردي على حد زعمهم، لكن السؤال المطروح هو: ما صحة الروايات الفرنسية التي حملت حزب الشعب الجزائري مسؤولية (التمرد) ؟ ، و ما مدى شرعيتها في التقنين لعمليات القمع العسكري بمختلف أشكاله وعبر معظم المناطق؟، خاصة وأن ذلك استمر طيلة شهر كامل ضد المتظاهرين الجزائريين رغم إيقاف المظاهرات ؟ ، وهل دعت الضرورة الأمنية أن يكون الحل في القتل الجماعي دون تمييز ، حتى وإن كان التظاهر سلميا ؟، أم أن عمليات الإبادة كان مخططا لها ؟.

وبالتالي نحن أمام عدة فرضيات حول الفاعل، والمؤثر، والجهة التي دعت إلى تنظيم تلك المظاهرات ، ورفع تلك الشعارات، التي لاتزال إلى اليوم محل جدل بين من يقول بأن حزب الشعب الجزائري هو الذي دعا إليها، وبين من يقول بأن حركة أحباب البيان والحرية هي المسؤولة عنها، في حين يرى بعض الفاعلين بأن الإدارة الاستعمارية هي التي سعت لتنظيم تلك المظاهرات لإحباك مؤامرتها ضد الشعب الجزائري، بينما ترى الإدارة الفرنسية أنها مشروع خارجي.

رغم تضارب الآراء حول حقيقة ما حدث، إلا أنه لا يمكن اغفال أن ما أقدمت عليه الإدارة الاستعمارية ،بتحويل تلك المظاهرات إلى معارك دامية، جعلت السؤال عن

طبيعة تلك المظاهرات والجهة التي أمرت بها يتحول مع الوقت إلى سؤال لغز، فجاءت هذه الدراسة من أجل هدف أسمى في تصوري، وهو الكشف عن الثغرات التي لاتزال تعتري الكثير من الكتابات التاريخية، خاصة الروايات الفرنسية حول الموضوع، وعن جوانب عديدة لمواقع القصور في قراءتنا لتلك التجربة التاريخية الهامة، فهي لاتزال بحاجة إلى الدرس والتدقيق وإعادة النظر، لتحقيق انطلاقة فعلية في البحث التاريخي، يكون قوامها النقد والموضوعية، ومرماها ترميم الذاكرة وتقوية مناعتها، لأن التاريخ أثبت أن الكثير من التجارب كانت تمثل لحظات ميلاد حقيقية للكثير من الشعوب والأمم.

كما أن الأهم في هذه الدراسة لا يتعلق بهذه الزاوية فقط، بقدر ما يتعلق بأهمية المنهج الذي تعتمده أي قراءة للمادة والنصوص التاريخية المتاحة، لأن تقديم السرد على التحليل والنقد، يقود حتما إلى الرواية والوصف السطحيين، كما أن الانتقاء المسبق للمصادر والمراجع، يتعارض مع دواعي الحياد المنهجي، الذي يحول دون وقوع الباحث في مطب الذاتية المغرقة في الانحياز ، ومن هنا ينبغي الحرص الشديد على الوقاية من تأثير الأفكار المسبقة ،والذاتية والانحياز والتشيع، وهو التحدي الدائم بالنسبة لكل باحث يسعى إلى التجرد والموضوعية، ولهذا اجتهدت في اعتماد المنهج التحليلي النقدي من أجل إنجاز هذه الدراسة.

لأجل ذلك تنوعت مصادر البحث، بهدف تفادي الاقتصار على الاغتراف من مناهل جزائرية فقط، وحتى المصادر الفرنسية غالبا ما نلمس فيها ميزة الاجترار المستمر للمادة، مثل كتابات إيف كوريير، وهنري لومير، وفيليب تريبي، وكتابات بنجامين سطورا ، وجيلبيرت ميني ، ولذلك تعقبت إصدارات فرنسية أخرى تناولت الموضوع ، مع التركيز على الإصدارات الجزائرية ذات الصلة ،لاسيما تلك التي أشرفت عليها مؤسسات البحث الرسمية كالمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، أو تلك الصادرة عن وزارة المجاهدين، أو حتى الدراسات الجامعية التي تم إعدادها في هذا السياق وهي كثيرة جدا.

إن الحيز هنا لا يتسع لنقد وتقييم هذه الكتابات بشكل مستفيض، لأنه في الواقع يتطلب دراسة قائمة بذاتها، ذلك بأن المصادر الجزائرية مع الأجنبية التي تناولت الموضوع

أصبحت تتميز بالغزارة والتنوع في المواضيع، والمرامي والمقاصد، وحتى القيمة والنوعية والجودة، خاصة الفرنسية، مما جعلها تغفل المسائل الأساسية المتعلقة بالموضوع.

1- قراءة في الروايات الفرنسية قبل مظاهرات 8ماي 1945 :

سخرت الإدارة الاستعمارية الفرنسية كل إمكانياتها المادية والبشرية لقمع مظاهرات الجزائريين في الثامن ماي 1945، وعلى هذا الأساس تحركت قواتها البرية ، الجوية والبحرية، متبعة استراتيجية دقيقة للقضاء على ما أسمته بـ(التمرد) ، وقد ظل الأمر لعقود تعتبره السلطات الفرنسية قضية دفاع عن النفس ضد (تمرد) استهدف الأمن في الجزائر ، وجاء ذلك اعتمادا على الروايات الفرنسية الصادرة عن مختلف الأجهزة الأمنية في الجزائر، والتي أشارت حسب زعمها إلى أن هناك مشروع تمردي يحضر له في الخفاء يستهدف الوجود الفرنسي ، وعلى هذا الأساس جندت كل إمكانياتها لإيقافه.

لعل هذا التخوف أساسه الظروف الأمنية الصعبة التي مرت بها فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية، فرغم تحصين أراضيها من القوات الألمانية بخط (ماجينو) ،إلا أنها لم تتمكن من الصمود، ووصل اليأس ببعض المسؤولين الفرنسيين إلى درجة أن عبر القائد الأعلى للقوات الفرنسية الجنرال (فيغان) عن ذلك بقوله :"آه لو كنت واثقا بأن الألمان يتركون لي القوات الضرورية لحفظ الأمن" (ديغول، 1981،ص71).

إذا كان الوضع على هذه الحالة في فرنسا، فإن أصابع الاتهام وجهت لحزب الشعب الجزائري المحظور في الجزائر، محملة إياه المسؤولية التامة عما حدث في شهر ماي 1945 ، بينما وجه البعض التهمة إلى من سماهم بالوطنيين المزيفين من أنصار النازية والفاشية ، لكنها تبقى مجرد روايات يتعين علينا دراستها وتحليلها قبل الأخذ بهذا الرأي أو ذاك لنتبين حقيقة ما وقع ، ذلك بأن الإشاعة تساهم بشكل كبير في تغليط الكثيرين حول الموضوع .

عند معالجة أحداث الفترة التي سبقت مظاهرات الثامن ماي 1945، واستنطاق محتوى الكتابات التاريخية خاصة الفرنسية ، وتحليل روايات الجيش الفرنسي المعاصرة لتلك الفترة والتدقيق فيها ، نجد بأن معظمها كانت تصب في منحى واحد ، ألا وهو الشرعنة للجريمة، من خلال الجزم بأن ما حدث في غرة شهر ماي 1945 ،وما تبعته من أعمال، لم

تكن على الإطلاق أحداث عفوية ، خاصة وأنها تضمنت العديد من الإيحاءات والإشارات على أن هناك شيء خطير يحضر له في الخفاء ،وبالتالي جاء القمع بحجم العمل المعد له .

حيث صرح رئيس أركان الجيش الفرنسي الجنرال (هنري مارتان) قائلا: "لقد بات من المؤكد نقلا عن مصادر مختلفة في سطيف، أن حزب الشعب الجزائري يعمل على تنظيم الثورة الشاملة "(Paillat, 1967,p54) ، وأكد هذا الكلام عامل عمالة قسنطينة (ليسترد كاربونال) للدكتور سعدان في 26 أفريل 1945 قائلا : "اضطرابات سوف تقع، وعلى إثرها سيحل حزب عتيد "، وفي نفس الوقت أعلن رئيس بلدية سيدي داود حاليا (ولاية بومرداس) قائلا : " أن أحداثا لآتية ومعها ستضطر الحكومة للتراجع عن أمرية السابع مارس 1944 " (عباس، ص185) .

لأجل هذا اتخذت إجراءات مصادرة الحرية، إذ أصبح الجزائريون لا يؤذن لهم بالخروج من دورهم، إلا إذا كانوا يحملون شارات على سواعدهم، أذنت لهم بها السلطة الاستعمارية، بعد تحقيق دقيق يثبت أن لهم أعمالا في المؤسسات العامة (بن العقون،1984،ص 337)، وقد زاد من درجة التخوف الفرنسي، ما كان يروج له الإعلام خاصة الصحافة ، منها مجلة الوقت الحاضر الكاثوليكية، التي نشرت مقالا تعبر فيه عن قلقها من الجزائريين عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومما جاء فيه : " إن الجزائريين أصبحوا يشكلون خطرا، وأن الوضع أصبح صعبا على الفرنسيين "(Paule Emile, 1949, p13) .

كما أكد الأمين العام للولاية العامة (الجزائر)، السيد (غازان) في رسالته إلى باريس في 9 أفريل 1945 ، أن هناك حركة غير عادية يحضر لها في الخفاء، وأن فرنسا على علم بها ، وتم تحديد مناطق نشاطها ، ومما جاء في الرسالة : "يجب علينا اتخاذ الإجراءات الملائمة لإيقاف الحركة ، ولكي تعلم الجماهير أننا غير مستعدين لغض الطرف ... ولقد علمنا من جهات مختلفة، أن عملية ما يجري تنظيمها بمناسبة انتهاء الحرب، وسوف تكون عامة ، أما مناطقها الحساسة فكثيرة ومنها :سطيف ، تبسة ، بسكرة ، الأوراس ،الجزائر ، تلمسان، وهران ، معسكر "(Paillat,p54).

كما أشار حاكم بلدة "فج مزالة "(فرجيوة ولاية ميلة) في الشرق الجزائري، إلى الطابع الثوري لهذه الحركة حيث قال :" إنني أؤكد بأن الحركة التي بدأت يوم 9ماي 1945، في بلدية فج مزالة، وقد اتخذت طابعا ثوريا تحت راية الإسلام " (Collot .p 10) ، وهذا الموقف يتوافق مع البيان الذي وجهه ستة مندوبين أوروبيين إلى عامل ولاية قسنطينة بتاريخ 24 أفريل 1945 ،دعوا فيه لاتخاذ إجراءات صارمة تمنع ما قد يقع من أحداث، نتيجة ما لاحظوه على السكان من سلوكات حاقدة على فرنسا والفرنسيين (الزبيري،2000،ص64).

ومما جاء في البيان : "إن ذهنية الأهالي قد تغيرت، وصار الموظفون والتجار المسلمون متجبرين ،ويعلنون لمن يريد السماع، أنهم عازمون على البقاء وحدهم في أرض أجدادهم، وأنهم سوف يسترجعون استقلالهم الكامل ، أما العمال فإنهم أصبحوا يرفضون الأشغال في الحضائر الخاصة، وفي ملكيات الفرنسيين "(Sarrasin,1949 ,p203).

من خلال تحليل ما ورد في هذه الروايات والتصريحات والمواقف، يتضح لنا أن السلطات الفرنسية حسب زعمها ،كانت على علم بما يحضر له ،وإن كانت لا تعرف التفاصيل بدقة، أو بعض الأحيان تتحصل على بعض المعلومات الخاطئة ، بدليل التضارب الموجود في الروايات الفرنسية الرسمية ذاتها، وأدلل على ذلك ببعض الروايات الرسمية التي نفت التحضير للتمرد كما روجت له الروايات الأخرى ، حيث أكد ذلك وزير الداخلية الفرنسي (تكسيي) بعد المجازر قائلا : " ليس عندي برهان على أن القادة الوطنيين، كانوا يفكرون في إطلاق ثورة عارمة حقيقية يوم 8 مايو 1945، بل كانوا يفكرون في استعراض قوتهم وتأكيد قدرتهم على العمل وتسجيل أهميتهم بالنسبة للسلطات الفرنسية وحكومات الحلفاء "(سعد الله، 1992،ص 248).

2- مدى شرعية الروايات الفرنسية في التقنين للقمع:

حاولت فرنسا ولاتزال تبرر جرائمها في الجزائر، من خلال البحث عن الذرائع لشرعنة عمليات القمع المختلفة، ضد الجزائريين المتظاهرين في الثامن ماي 1945، متذرعة بإعادة النظام والحفاظ عليه تارة ، والدفاع عن النفس تارة أخرى، وهذا ما أيدته بعض

الأوساط الفرنسية، خاصة تلك التي تبنت الروايات الصادرة عن مكاتب الشرطة، والأجهزة الأمنية التابعة للجيش الفرنسي، التي أكدت على أن هناك (حركة تمرد) ستقع ،ويجب التعامل معها بكل الوسائل المشروعة والغير مشروعة، حتى ذهب اليسار الفرنسي إلى القول بأن المظاهرات كانت مؤامرة خطيرة، دبرتها أطراف خارجية ، وأن الحوادث أشعلت نيرانها أيادي إنجليزية وأمريكية ضد فرنسا (حرز الله،1977،ص173).

لكن هذا الموقف في حقيقته لا يمثل سوى محاولة الهروب إلى الأمام، وتبرئة الجناة من المساءلة القانونية، بطرح القضية في إطار حق الدفاع الشرعي للفرنسيين لمواجهة المؤامرة المدبرة من الخارج، ذلك بأن أدلة الإدانة ضد الأجهزة الفرنسية المتورطة في الجريمة عن سابق الإصرار والترصد كثيرة ومتعددة، فعلى غرار التدخل العسكري الذي جاء سريعا للغاية، حتى في القرى و المداشر النائية، إذ لم يتجاوز ساعة واحدة وهو أمر مستحيل الحدوث في الظروف العادية (Tixier,1947,p6).

فإن ما يثبت الجريمة كذلك ،هو تصريح وزير الداخلية الفرنسي (تكسيي)، الذي برأ حزب الشعب الجزائري من محاولة (التمرد)، وهو ما يؤكد على أن باقي الروايات الفرنسية الأخرى ،عبارة عن ذرائع لتبرير المجازر طيلة شهر ماي 1945، هذا إن اعتبرنا أنه لا يمكن إثبات العفوية التامة عن هذه المظاهرات السلمية ، وإن كان بعض الباحثين الجزائريين يعتبرونها حركة ثورية، أعدت لها قيادة حزب الشعب الجزائري، التي كانت قد أخذت كل الاحتياطات لتكون النتيجة الحتمية هي استرجاع السيادة الوطنية " (الزبيري ،2000 ،ص63) .

فإذا سلمنا تجاوزا بصحة هذه الرواية، وعلاقتها بنشوة الانتصار لدى الشعب الفرنسي، الذي لم يستطع إخفاء المآسي التي كان يعيشها، إذ شمل الخراب كل شيء، حتى وصف البعض ذلك بالقول: "فالبؤس يهدد على عتبة شتاء قاس، شعبنا جائع، تمزقه المحن والآلام، ويعسكر في مدن لا يصل إليها التموين، بسبب اضطراب المواصلات "(مجموعة مؤلفين فرنسيين،1971،ص8) ، فإن ذلك يعكس لنا جانب من فضاعة الانتقام، بإعدام جماعات من الجزائريين لمجرد الشك فيهم، وهذا ما أكده الحاكم العام في الجزائر(إيف شاتينيو) الذي قال:

" إن إحدى وأربعون قرية دكت بالطائرات، وبالوحدات البحرية، لشكوكنا حولها، فلم يبق فيها ديار " (نادية حرز الله، 1977،ص 167).

ثم إن تنظيم معظم هذه المظاهرات كان بترخيص من الإدارة الاستعمارية، عن طريق تقديم طلب كتابي، لكن المفارقة تكمن في أن من أعطى الترخيص بالمظاهرة، هو الذي أعطى الأمر بإطلاق النار على المتظاهرين، وهو ما ماقام به عامل عمالة قسنطينة (ليسترد كاربونال) (فرحات عباس،ص154)، وهذا يدل على أن عمليات الاستفزاز التي قادت للتصعيد من طرف الشرطة الفرنسية كانت مقصودة ،لإيجاد الظروف المناسبة التي تسمح بإطلاق النار على المتظاهرين، فلم تتعد محاولة انتزاع العلم الجزائري من أيدي المناضلين الذين رفضوا الامتثال لأوامر ممثلي السلطة الاستعمارية حتى لجأوا إلى أسلحتهم (yousfi ,1985 ,p59).

إذا كان هذا هو الموقف الرسمي الفرنسي من المظاهرات، الذي عبر عنه وزير الداخلية (تكسيي) بخصوص ما حدث في ماي 1945 ،بحيث أقر بأنه لاوجود لحركة (تمرد)، لاسيما أن السلطات الفرنسية كانت قد عودتنا على تضخيم الأحداث وتزوير حقائقها، بما يتماشى مع مصالحها ،باحثة عن ذريعة لتبرير جرائمها ، فبماذا نفسر عمليات التحضير الأمني المسبق لقمع المتظاهرين، حتى وهي تعلم أن المظاهرات سلمية بعيدة كل البعد عن الطابع (التمردي) الذي روج له؟.

3- الاستراتيجية الأمنية الفرنسية لقمع المظاهرات:

بشعار "خنق التمرد أينما كان"، جاء رد فعل الحكومة الفرنسية مترجما لأمر ديغول الذي قال :" أؤكد علانية إرادة فرنسا في عدم السماح لأي مساس بسيادتها على الجزائر، واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية، لقمع كل عمل تقوم به أقلية من المشاغبين "(رزاقي،1984، ص25) ، لذلك عاش ممثلي الإدارة الاستعمارية في الجزائر، طيلة الأسبوع الأول من شهر ماي1945، في حالة تأهب قصوى، من أجل التصدي لتلك المظاهرات، التي أظهرت الحماس والغليان الذي ساد الجزائريين، والاستعداد الذي أبدوه لمواجهة الأوروبيين ، وهي مقدمات تنذر بأن الجزائر مقبلة على وضع من الصعب التكهن بنتائجه (رخيلة،ص59).

ولكي نبرهن على أن عمليات القمع والمجازر كان مخططا لها، من طرف الإدارة الاستعمارية قبل بداية المظاهرات، يجب أن نستعرض المخطط العسكري الاستباقي الذي قام به الجيش الفرنسي، بمختلف أسلحته تحضيرا لإبادة المتظاهرين، بإعطاء الأوامر للتعامل الصارم مع ما سيحدث ،خاصة إذا تعلق الأمر بانزلاقات أمنية ، والحث على الجاهزية التامة للشروع في القمع على نطاق واسع، وهذا ما يفسره التدخل القوي للقوات الأمنية في قصر الشلالة (تيارت) في أفريل 1945، بعدما منعت من طرف الجماهير الجزائرية من اعتقال أربعة مناضلين من حزب الشعب الجزائري (الزبيري،2000،ص64) .

فإذا اعتبرنا أن أحداث قصر الشلالة ،وأحداث أخرى شهدها نفس الشهر، تعبر في أحد جوانبها عن عدم إغفال إمكانية أن بعض الوطنيين الجزائريين، كانوا يعملون من أجل خرق الموانع التي تحول بين الشعب وبين استرجاع سيادته ، فإنه لا يمكن إهمال أن الطرف الفرنسي كان يعمل من أجل تأبيد حالة السيطرة والاضطهاد والتبعية، حتى ولو كان ذلك هو إبادة الشعب الجزائري بأكمله .

أمام هذه التطورات التي حصلت في شهر أفريل 1945، لم تبق السلطات الفرنسية مكتوفة الأيدي، حيث استعانت أيضا بالمخطط البسيكولوجي ،المتمثل أساسا في زرع الشقاق بين صفوف الشعب، خاصة مناضلي حزب الشعب الجزائري (PPA) ، مع جاهزية المخطط الأمني والعسكري، بهدف استئصال جميع الوطنيين الجزائريين، وتوفير القوة الأمنية اللازمة، وخنق بوادر (التمرد) في الوقت المناسب، ومن جملة الإجراءات العسكرية الاحتياطية التي اتخذتها ما يلي:

– حصر المناطق التي تجمع الأجهزة المخابراتية الفرنسية على أنها (أوكار) لحزب الشعب الجزائري، الذي يعمل على تحقيق الانفصال عن فرنسا ، وحسب هذه الأجهزة فإن المناطق الأكثر خطورة هي : الجزائر العاصمة ، الشمال القسنطيني ، القبائل الكبرى ، القبائل الصغرى ، وهران ، تلمسان ، الأوراس.

– تدريب قوات الجيش الفرنسي المتواجدة بالمناطق المذكورة آنفا، على التصدي لأسلوب حرب العصابات ، حيث زاد عدد تلك القوات عن 60 ألف جندي وضابط، معظمهم من جنود اللفيف الأجنبي من السنغاليين والطابور المغربي بقيادة الجنرال "دوفال " ، وكان أول تدريب ميداني شارك فيه القادة العسكريون والمدنيون في شهر جانفي 1945 (الزبيري ،2000 ، ص75) .

– قتل كل مسلم يظهر في الشارع، وكذا زيادة في الصرامة، حتى لا يكون هناك مجال لاختلاط (المشاغبين) بالوطنيين الآخرين (قريري،2010، ص96)، وهي نفس التعليمات التي أعطيت من طرف عامل عمالة قسنطينة (لاستراد كربونال) الذي أكد لقواته الأمنية والعسكرية على هدف واحد، وهو إبادة إطارات ومناضلي حزب الشعب الجزائري، بعد أن قام بعملية تكوين فصائل المليشيا بنواحي برج بوعريريج، ابتداء من شهر ديسمبر 1944، فعين القادة ووزع الأسلحة المعدة لهذا الغرض(عباس ، ص154).

وما إن حل شهر ماي 1945 حتى كانت هذه القوات جاهزة للإبادة، ومتواجدة على المحور الرابط بين برج بوعريريج ومدينة سطيف، و اختيرت هذه المنطقة بعناية من طرف الإدارة الاستعمارية، لتكون بداية المجازر الرهيبة، التي تقاسمت مسؤوليتها السلطتين المدنية والعسكرية في الجزائر ، ومباركة حكومة باريس برئاسة الجنرال ديغول (Tubert,1974 p288) ، فكان ذلك التخطيط العسكري والأمني شهورا وأسابيع قبل بداية المجازر الكبرى، لدليل إثبات على نية القتل لآلاف المتظاهرين عن سابق الإصرار والترصد.

4– إيقاف المظاهرات واستمرار القمع :

قامت قوات الأمن الفرنسي بعمليات استفزازية واسعة ضد المتظاهرين ، وهذا ما حدث في سطيف ، عندما قام مفتش الشرطة "لافون" بتغيير مكانه بسرعة، بعدما كان جالسا في "مقهى فرنسا" بمدينة سطيف، و كان يرتدي الزي المدني، حيث انطلقت مسيرة هادئة من ناحية المسجد الجديد، فراح هذا المفتش يخترق صفوف المتظاهرين لإيقافها، محاولا افتكاك اللافتات المنادية بحياة الحلفاء، وسقوط الإمبريالية من حامليها ، وأمام رفض

المتظاهرين ومقاومتهم الشديدة أطلق الرصاص عليهم، فكان ذلك إيذانا ببدء المجزرة على أيدي أفراد الشرطة، الذين كانوا غالبيتهم يؤطرون هذه المسيرة (الزبيري،2000،ص77).

و في خراطة، فما كادت أن تحل الساعة الحادية عشر صباحا، حتى زحفت المصفحات على المدينة ،قادمة إليها من سطيف، وبدأت تطلق النيران على المتظاهرين بواسطة الرشاشات الثقيلة ، فتسببت في قتل وجرح المئات من الأشخاص الذين كانوا يحاولون الانسحاب أو الرجوع إلى منازلهم، فتوقفت المظاهرات، لكن الطائرات وصلت وبدأت في القصف، وعند غروب الشمس جاء دور المدفعية (عناد، ص229).

أما في مدينة الجزائر فبدأت عمليات القمع العسكري ضد المتظاهرين مع بداية الاحتفالات باليوم العالمي للشغل في 1ماي 1945،بعدما استنجد المستوطنون في شارع العربي بن مهيدي "شارع إيزلي سابقا" بأفراد الشرطة، وبدأوا يطلقون الرصاص عليهم من كل حدب وصوب، لاسيما من شرفات المنازل و عبر مختلف الأحياء .

بذلك يكون المستوطنون الأوروبيون قد اتخذوا جميع احتياطاتهم منذ اليوم الأول من المظاهرات ، سواء بالحصول على السلاح، أو بطلب التعزيزات الأمنية، للحيلولة دون حصول الجزائريين على حقهم حتى في التظاهر السلمي ، فلم تتوقف الآلة القمعية الفرنسية عند إيقاف المظاهرات ، بل عمدت إلى تسليط القمع البوليسي ضد من كان يتظاهر ،إذ رافقت عمليات الإبادة حملة اعتقالات واسعة شملت معظمهم بسبب جزائريتهم، واشتباههم في التحريض على العنف، بصرف النظر عن انتمائهم الحزبي(بن العقون،1984 ،ص346).

بسقوط الضحايا الأوائل وإيقاف هذه المسيرات ،اتخذت طابعها التصعيدي الذي جعلها تتحول بالتدريج إلى عمليات إبادة جماعية، ظلت متواصلة طيلة ما تبقى من شهر ماي1945 (الزبيري،2000،ص77) ، وهذا ما جعل فرحات عباس يرى بأن الصدامات التي حدثت بين الجزائريين والمستوطنين في مدينة سطيف، قابلتها الآلة العسكرية الفرنسية بقتل عشرات الآلاف من الجزائريين، بعد أن شاركت في عمليات القمع مختلف أسلحة الجيش

الفرنسي، البرية ،البحرية والجوية، إلى جانب أجهزة الشرطة المختلفة، في حين لم يتعد عدد القتلى الفرنسيين 102 قتيل(عباس،ص188).

وفي السياق ذاته يذكر قائد الدرك الفرنسي في قرية "بني عزيز "بولاية سطيف ما يلي : "يوم 9ماي 1945في الساعة الثانية صباحا أطلق الرصاص على القرية، وتعرضت المنازل إلى الرشق بالحجارة، وعند الساعة السابعة قام أكثر من ألف رجل بتطويق الثكنة، وأمطروها بوابل من نيران الأسلحة الفردية والأوتوماتيكية ...وفي الساعة العاشرة وعشرين دقيقة، تدخلت مجموعتان من الطائرات المطاردة "(Bernard,1964,p166) .

هذا وقد تحدثت الإدارة الأمريكية عن تواصل عمليات القمع العسكري الفرنسي ضد الجزائريين، باستخدام سلاح الجو والبحر حتى بعد إيقاف المظاهرات، حيث ذكرت بعض الصحف الأمريكية أن الطيران الفرنسي قد نفذ في ظرف أسبوعين 4500 غارة جوية لتدمير 44 قرية ، فإذا كانت كل قرية تأوي 500 ساكن على الأقل، فإن عدد القتلى بواسطة القصف الجوي يتجاوز 22500 شخص. (توفيق المدني،1956،ص173).

كما قامت 16 سفينة حربية بقصف الأرياف المجاورة لموانئ بجاية، وجيجل، والقل ، وسكيكدة، وعنابة، لمدة أسبوعين ، وفي هذا الصدد يقول أحمد توفيق المدني : " لقد اجتمع على المسلمين في الجهة الممتدة بين سطيف، وخراطة، وقالمة، رجال الجند الفرنسيين، بين مشاة وطيارين، وفرق مصفحة، و رجال البحرية الفرنسية ،الذين كانوا مستعدين على السواحل ، ورجال الجالية الأوروبية، الذين كانوا قد تسلحوا واستعدوا لذلك اليوم الأحمر الرهيب" (توفيق المدني،1956،ص177).

هذا وكتب الضابط الفرنسي في سلاح الجو "بارجوري " عن استراتيجية القمع العسكري لمظاهرات ماي 1945 في الجزائر مايلي : " لقد كانت قنبلتنا للمداشر المحيطة بخراطة لا تتوقف، أثناء الليل وأثناء النهار، ولدفن جثث المسلمين، فإن الأجناد كانوا يأتون بالأسرى ، الذين بعد الانتهاء من مهمتهم توجه إليهم المدافع الرشاشة "(بايا،ص56) ، كما تم اللجوء إلى المحرقة، ذلك بأن الجنرال "ديفال " القائد الأعلى للقوات المسلحة في الجزائر،

والجنرال "فايس " قائد القوات البحرية والجوية، أصدرا تعليماتهما في الأسبوع الثاني من شهر ماي 1945، للجيش الفرنسي بضرورة تشغيل أفران الجير في نواحي قالمة (هيليوبوليس)، وقنبلة الدواوير و المداشر حتى في رؤوس الجبال، وكذا إطلاق أيادي الكولون والأجناد تعبث بالجزائر كيفما شاءت (الزبيري،2000،ص86).

إن عمليات القمع التي تواصلت حتى بعد إيقاف المظاهرات الشعبية، كانت تستهدف بالأساس نشاط حزب الشعب الجزائري، بوضع حد لتفاعل الجماهير مع أفكاره، لذلك تم اعتقال العديد من مناضليه وعلى رأسهم زعيم الحزب مصالي الحاج، وحوكم بالسجن لمدة 16 سنة مع الأشغال الشاقة (رخيلة ،ص31)، إلا أن مناضلي الحزب لم يستسلموا لتلك الإجراءات، وجاء الرد سريعا في اليوم الموالي للمحاكمة، حيث امتلأت جدران الجزائر العاصمة بالعديد من الشعارات منها :يعيش مصالي، الجزائر للجزائريين (Mahsas,1979,p159).

حاول بعض الفرنسيين الفاعلين في الساحة السياسية و العسكرية التغطية على جرائمهم ضد المتظاهرين الجزائريين في شهر ماي 1945 ،وتغليط الرأي العام العالمي بأن المظاهرات من تدبير أقلية مشاغبة على نحو ما صرح به الحاكم العام للجزائر (إيف شاتينيو) الذي قال : "إن جمهور الحاضرين في المظاهرة كانوا من المعزولين، وأرسلوا في وسط جموعهم جلادين أقاموا المجزرة "، وهو في حقيقة الأمر مجرد تبرير كاذب لجريمة محكمة التخطيط والتنفيذ، لم تكن بالابتكار الجديد في فنون القمع والتعذيب التي استخدمتها فرنسا (الديمقراطية) في الجزائر ، فهؤلاء هم أحفاد الجنرال "كافينياك" الذي أباد قبيلة بني صبيح سنة 1844 وبليسييه و كانروبار وغيرهم كثير.

ما يجعلنا نستخلص بأن عقلية الجزائر الفرنسية القائمة على حماية مصالح المستوطنين والدولة الفرنسية، أكدت مرة أخرى أنها لم ولن تتغير، خاصة في ظل تراجع الاستعمار التقليدي ،رغم أن الجيش الفرنسي لازال يتجرع هزيمة سقوط باريس سنة 1940، كما أن استراتيجية القمع العسكري والإبادة الجماعية في الجزائر لم تتغير لأكثر من

قرن ، فكيف لها أن تتغير في ظل إصرار تمسك المستوطنين بالجزائر، وفرنسا بمستعمراتها ، وعقم النضال السياسي الجزائري ؟.

3- مسؤولية حزب الشعب الجزائري عن مظاهرات 8 ماي 1945 :

لم تكن مجازر الثلاثاء الأسود لتمر مرور الكرام على الحركة الوطنية بشكل عام، والاتجاه الاستقلالي بشكل خاص ، لاسيما وأن البعض أشار إلى ضلوع حزب الشعب في تنظيم هذه المظاهرات، والاتجاه بها نحو المنحى التصعيدي، محملين إياه مسؤولية جزء مما حدث ، ولهذا فإن استقراء الأحداث التاريخية وتحليلها، يوجب علينا الوقوف عند العديد من القضايا التي ظلت تلازم الموضوع لفترة من الزمن، خاصة فيما تعلق بمسؤولية حزب الشعب الجزائري عن المجازر، والهدف من وراء القيام بمثل هذه المظاهرات الشعبية ، وهل كان بمقدوره بأن يتصدى للرد الاستعماري ؟، أم أن القضية مجرد انتفاضة شعبية فاشلة بسبب سوء التقدير و التخطيط والتنظيم؟.

تذكر الكتابات التاريخية أن تنظيم مظاهرات شعبية احتفالا بعيد العمال، هو القرار الذي اتخذ بالإجماع من طرف اللجنة المديرة لحزب الشعب الجزائري عشية الفاتح ماي 1945، وكانت تهدف من وراء ذلك إلى توظيف المناسبة، من أجل اختبار مدى قدرتها على تعبئة الجماهير ،كما كانت تهدف أيضا إلى اجتياح الشارع بقوتها الحقيقية، حتى يتغير رأي الحلفاء ويتأكدوا من التفاف أغلبية الشعب الجزائري حول الحركة الوطنية الاستقلالية، في نضالها من أجل استرجاع السيادة الوطنية (الزبيري،2000،ص64) ، وهذا ما أقره وزير الداخلية الفرنسي في تصريحه عقب مجازر 8 ماي 1945.

وبذلك يكون حزب الشعب الجزائري قد أعطى الأمر لمسؤوليه المحليين، و مناضليه المنضبطين، بأن هذا اليوم يمثل فرصة جديدة مناسبة للقيام بمظاهرات جماهيرية وطنية في كل المدن، كما أضاف العديد من التوجيهات التنظيمية منها رفع العلم الوطني ،سلمية المظاهرات ، توسط الراية الوطنية رايات الحلفاء ،وضع باقة أزهار على نصب الأموات (عيناد ثابت،ص 109)، وهذا دليل على أن تنظيم المظاهرات كان بإشراف حزب الشعب الجزائري فقط، دون

غيره من التنظيمات السياسية الأخرى كحركة أحباب البيان والحرية كما يرى البعض (Mahsas,p198).

والواقع أن الربط بين مختلف الأحداث والمظاهر التي وقعت بداية من 1 ماي 1945حتى مظاهرات 8 ماي 1945 ،من حيث المسيرات الكبرى، والشعارات التي رفعت أثناءها ، والتواجد الفعلي للعديد من المسؤولين المحليين لحزب الشعب الجزائري في مقدمة المتظاهرين كمؤطرين لهم ، كلها قرائن تجعلنا نعترف بمسؤولية حزب الشعب عن تنظيم المظاهرات والوقوف وراءها.

في حين يذهب البعض إلى أبعد من ذلك، ويعتبر أن ما قام به حزب الشعب الجزائري يتجاوز التنظيم للمظاهرات، إلى التحضير لحركة ثورية تحررية ،جاءت تتويجا لعمل نضالي تواصل بدون انقطاع طوال المدة التي شغلتها الحرب العالمية الثانية، وبإشراف مباشر من القادة البارزين في حزب الشعب الجزائري ، وإذا كان يومي الفاتح والثامن ماي 1945 يرمزان إلى محطتين رئيسيتين في مسار تلك الحركة ، فإن الشهر كله قد تميز بالنشاط الثوري، الذي فتحت له الجماهير الشعبية أحضانها، و تطور بسرعة فائقة عبر مختلف أنحاء شمال شرقي البلاد، وكان من الممكن أن يمتد إلى سائر أرجاء الوطن لولا إحجام القيادة وترددها، أمام عمليات القمع الأعمى التي قامت بها السلطات الفرنسية، على مرأى ومسمع من ممثلي الحلفاء المنتصرين ، فسكوتهم لدليل قاطع على قبول الجريمة بل وارتياحهم لها (الزبيري،2000،ص64).

غير أن مثل هذه الآراء تحتاج إلى دراسات علمية معمقة، وأدلة كثيرة ومتعددة تثبت حقيقة ما عرف بالثورة الفاشلة ، ذلك بأن استقراء أقوى الروايات الفرنسية الرسمية وأخص بالذكر تصريح وزير الداخلية الفرنسي (تكسيي) عقب مجازر 8 ماي 1945 كما سبق وأن ذكرنا، أثبت بأنه لاوجود لمخطط ثورة (تمرد)، وهذا اعتراف ضمني من طرف السلطات الرسمية الفرنسية بأن المجزرة كانت ضد متظاهرين سلميين ومخطط لها، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فإن أول من نشر فكرة أن هناك حركة (تمرد) هم المستوطنون الذين أشاعوا هذا الخبر، لاستنفار قوات الأمن والجيش الفرنسي ،حيث تناقلتها بعض الأوساط الفرنسية من

مسؤولين سياسيين وعسكريين، بهدف التقنين و الشرعنة لعمليات قمع عسكرية واسعة النطاق ضد هؤلاء المتظاهرين .

لكن ومن جانب آخر، لا يمكن النفي أن حركة الغليان الشعبية التي بدأت في أوساط هؤلاء المتظاهرين، كانت بعد شروع قوات الأمن والجيش الفرنسي في عمليات القمع المختلفة ضدهم وبداية المجازر، حيث تعالت أصوات من هنا وهناك تنادي بالجهاد في سبيل الله، والدعوة للعودة إلى المنازل لإخراج ما فيها من أسلحة، ثم الرجوع إلى الشارع للاقتصاص من الأوروبيين بصفة عامة ،كما غادر معظم المتظاهرين المدن الكبرى باتجاه القرى و المداشر حيث كانوا يخبرون الناس في الطريق بأن الجهاد قد أعلن ، وأن المعارك الطاحنة تدور رحاها في شوارع المدن (الزبيري ،2000 ،ص78) .

وهذا يعني أن ما قام به المتظاهرين الجزائريين من غليان شعبي، هو رد فعل طبيعي على القمع العسكري الفرنسي الذي بدأ ضدهم ، و رد فعل منطقي لشعب خرج في مظاهرات سلمية، محتفلا بسقوط النازية، فكان جزاؤه مجازر مروعة ضد الإنسانية ، ولذلك سارعت القيادات المحلية لحزب الشعب الجزائري، إلى عقد اجتماع طارئ ورفعت تقريرا إلى اللجنة المديرة المؤقتة للحزب، فاجتمعت هي الأخرى بالعاصمة ولم ترفع الجلسة إلا بعد مناقشة جميع المعطيات المتوفرة، فقررت بأن تكون هناك (ثورة شاملة) عند منتصف الليل بين يومي 23-24ماي1945.

لقد جعل حزب الشعب الجزائري من مجازر الثامن ماي 1945،موضوع لتعميق الوعي في الأوساط الجزائرية، مبرزا طبيعة الصراع ومستلزمات المواجهة، حتى أن حركة انتصار الحريات الديمقراطية(MTLD) التي تأسست في 1946 أصدرت كتيب بعنوان "إبادة ماي 1945" ، كما شرعت الخلايا السرية لحزب الشعب الجزائري في إذكاء الروح الوطنية والتنديد بوحشية المجازر ، والإشادة بأرواح ضحايا ذلك اليوم الذي اعتبر يوم حداد وطني (عيناد ثابت،ص156).

وهذا موقف طبيعي من حركة استقلالية ظلت تطالب بالاستقلال التام للجزائر عن فرنسا منذ عقود ، خاصة إذا علمنا بأن المكتب المركزي لحركة أحباب البيان والحرية أصدر بيانا يوم 18 ماي 1945، حيا من خلاله الشهداء الذين سقطوا في ميدان الشرف، ببنادق الفرنسيين من طرف عناصر معدومة الضمير، والتي تحمل في نفسها أصول عنصرية، أدت إلى نشر الرعب في صفوف السكان المسلمين ،كما أكد البيان على أن هدف المناضلين الوطنيين هو الاستمرار في الوحدة الوطنية، بين جميع الطوائف والعناصر الجزائرية التي توجهها الظروف الحالية أكثر من أي وقت مضى(Cloud,p208).

وبذلك تعتبر سنة 1945 مرحلة جوهرية في التحول من المقاومة السياسية ، ونضال الكلمة، إلى مرحلة الكفاح المسلح ، ذلك بأن القيام بمثل تلك المجازر من طرف الإدارة الاستعمارية ،قد زاد من تعميق الهوة بين الفرنسيين والجزائريين، وفجر الأحقاد الكامنة في أعماق المستوطنين على وجه الخصوص (سيرتا،1981،ص29) ، هذه الأحقاد التي ناهزت قرنا من الوجود ، والتي كانت مطالب الجزائريين بالاستقلال ومظاهراتهم السلمية هي سبب تفجيرها .

خاتمة:

تمثل الأزمات في التجارب التاريخية المعاصرة، فصولا مميزة بالنسبة للعديد من الشعوب والأمم المضطهدة، لأنها شبيهة بلحظات المخاض التي وهبتها الحياة بعد ردح طويل من المعاناة والألم ،وفي هذا السياق شكلت تجربة الثامن ماي 1945مرحلة بالغة الأهمية في تاريخ الجزائر المعاصر، ليس فقط لأنها كانت بداية للمشروع الثوري الذي سيعرف الانطلاقة في أول نوفمبر 1954،وإنما كانت أيضا منعطفا تاريخيا في مسار الحركة الوطنية الجزائرية، ومخرجا حاسما لوضعية الجمود وانسداد الأفق، بالنسبة لأغلب التيارات السياسية الجزائرية أنذاك.

إن التمعن في كل الأحداث السالفة الذكر، والتوقف مليا عند جزئياتها، يدعوا بالضرورة إلى إعادة النظر في كيفية تعامل المؤرخين الفرنسيين، وبعض تلامذتهم من الجزائريين مع ما وقع في شهر ماي 1945،ذلك بأن المسألة بدأت بمظاهرات استفزازية ،ثم تحولت إلى

مجازر دامية تسبب فيها المتطرفون الفرنسيون، وأجهزة الأمن الرسمية الفرنسية على حد سواء، وهي بعيدة عن فرضية الانتفاضة الشعبية الشاملة التي ظل البعض يروج لها.

إن دراسة الروايات الفرنسية المطروحة في هذا الجانب، واستقراء الظروف والمعطيات السياسية والعسكرية المحيطة بالمسألة، تجعلنا نعيد النظر في كل ما كتب عن مجازر الثامن ماي 1945، إذ لا يمكن إغفال الأحداث الأساسية التي سبقت المجزرة طيلة شهر أفريل 1945، وهي تحمل في طياتها دلائل على أن كلا الجانبين الجزائري والفرنسي كانا يعملان من أجل تحقيق مشروع سياسي، حيث تمثل المشروع الجزائري في محاولة أولى لخرق الموانع التي تحول بينه وبين استرجاع سيادته، من خلال التعبئة الشعبية، والقيام بمظاهرات تجتاح الشوارع وتعبر عن قوتها الشعبية الحقيقية أمام الحلفاء، خاصة وأن بعض المنشورات التي رفعت أثناء المظاهرات كتبت باللغة الإنجليزية.

أما المشروع الفرنسي فكان يهدف إلى تأبيد حالة السيطرة والاضطهاد، حتى ولو كان الثمن هو إبادة الشعب الجزائري بأكمله، ولذلك نجد أن الإدارة الفرنسية راحت تبحث عن الحجج، وتستند إلى تقارير وروايات كاذبة، من أجل شرعنة القمع، فاتهمت حزب الشعب الجزائري بالتخطيط للتمرد، واستندت في ذلك إلى كون العديد من القتلى والمعتقلين الجزائريين كانوا يحملون بطاقات العضوية في حركة أحباب البيان والحرية، وافتتن بهذه الرواية أعضاء من الحزب الشيوعي الجزائري ، إلا بعد أن صرح وزير الداخلية الفرنسي "تكسيي" بأن الهدف من المسيرات بعيد كل البعد عن التمرد والعصيان، بل مجرد عمل قام به القادة الوطنيون الجزائريون لاستظهار قوتهم، وإخراج مناضليهم قصد عدهم، ودعم انضباطهم أمام السلطات الفرنسية وحكومات الحلفاء.

إن المتظاهرين الجزائريين لم يلجؤوا إلى العنف، ولم تأمر اللجنة المديرة لحزب الشعب الجزائري(PPA) بإعلان ما سمي بالثورة الشاملة في 23-24ماي 1945 ، إلا بعد أن بدأت الشرطة الفرنسية بإطلاق الرصاص على المتظاهرين دون تمييز، عندها فقط ارتفعت أصواتهم مدوية ،تدعوا إلى الاقتصاص والانضواء تحت لواء الجهاد في سبيل الله، ومن أجل تحرير البلاد ، وهذا ما ينصف حزب الشعب الجزائري ويبرؤه من مسؤوليته عن المجازر.

حقق حزب الشعب الجزائري المحظور نتائج معتبرة من حيث التنظيم والتعبئة، خاصة أولئك العناصر الذين كانوا ينشطون داخل حركة أحباب البيان والحرية، لكن لا يمكن

اعتبار أن تلك النتائج المحققة، تؤهله لجر الحركة الوطنية إلى ثورة شعبية مسلحة من أجل استرجاع الاستقلال الوطني، رغم ظهور أصوات من المتظاهرين الجزائريين تنادي بالجهاد وتدعوا للاقتصاص من الأوروبيين بصفة عامة، لكن ذلك لم يتأتى إلا بعد سلسلة الاستفزازات البوليسية ،وسقوط ضحايا من المتظاهرين ،مما أحدث ضجة وارتباك كبيرين قادا في غمرة المفاجأة إلى بعض ردود الأفعال الغير المتوقعة .

كان أول ماي 1945 بالنسبة للإدارة الاستعمارية، دليلا قاطعا على أن أعدادا كبيرة ممن كانوا يسمون بالمعتدلين والموالين لفرنسا، قد قطعوا الحبال التي كانت تشدهم إلى "الميتروبول" ، والتحقوا بصفوف الوطنيين العاملين على استرجاع السيادة الوطنية، وهذا يعني بأن الحلول الاستعمارية الجاهزة، كالاندماج والمساواة أصبحت معرضة للزوال و الاختفاء، لذلك فإن المشرفين على تلك الإدارة، قد أرهفوا السمع لأصوات الكولون والشيوعيون المطالبة بإحكام التصدي للحركة الوطنية الجزائرية، باعتبارها كابحا قويا يمنع قطار الحرية والسلام من التقدم على حد تعبيرهم.

لقد كانت عمليات القمع رهيبة، ودون أدنى شك فإن خسائرها البشرية لم تضبط لحد الساعة، وهذا ما يفتح آفاق البحث في هذا الموضوع ، ولكن ما يمكن إثباته أنها جرائم ضد الإنسانية ، مكتملة الأركان ومستوفية لجميع الشروط ، بل تأتي في مقدمة الجرائم العالمية ، ذلك بأنها أكثر بشاعة وجرما من غيرها من الجرائم الأخرى، التي تحظى اليوم باهتمام رجال القانون والمنظمات الدولية وفي مقدمتها هيئة الأمم المتحدة .

– المراجع :

1. بايا ،كلود ،(دون سنة طبع)، المأزق ،ج1.
2. بن العقون، عبد الرحمان،(1984)،الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1936-1945،ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر .
3. جماعة المؤلفين الفرنسين،(1974)،تاريخ عصرنا منذ 1945، ترجمة نور الدين حاطوم، دار الفكر، الكويت.
4. ديغول، شارل،(1981)، مذكرات ديغول، ت عبد اللطيف شرارة، ط3، منشورات عويدات ، بيروت.

5. الزبيري ،محمد العربي ،(2000) تاريخ الجزائر المعاصر ،ج1،إتحاد الكتاب العرب ،دمشق.
6. حرز الله، نادية ،(أفريل 1977)، حوادث 8 ماي 1945، مجلة التاريخ،(4)،173-190.
7. المدني، أحمد توفيق ،(1956)، هذه هي الجزائر ، مكتبة النهضة ، القاهرة.
8. مؤلف مجهول ،(ماي 1981)، الثلاثاء الأسود ،مجلة سيرتا ، العدد (5).
9. سعد الله، أبو القاسم ،(1992) الحركة الوطنية الجزائرية ،ج3،دار الغرب الإسلامي ،لبنان.
10. عباس، فرحات ،(دون سنة طبع)، حرب الجزائر وثورتها ليل الاستعمار ،ت أبوبكر رحال ،مطبعة فضالة ، المغرب.
11. عناد ،ثابت رضوان،(دون سنة طبع)، 8 ماي 1945 في الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر.
12. قريري، سليمان ، (2010-2011) ، تطور الإتجاه الثوري و الوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940 -1954، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة الحاج لخضر .
13 رزاقي ،عبد الرحمان ،(1984)، الحركة الوطنية وفكرة العمل المسلح ، مجلة الباحث، العدد2.
14. رخيلة، عامر،(دون سنة طبع)، 8ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركـــــة الوطنية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
15. Bernard , (1964), **les deux villes de tenes et de Boumaza**. Alger.
16. Collot Cloud et Henry jean Robert ,**le mouvement national Algérien textes 1912-1954**,OPU Alger SD.
17. Mahsas Ahmed,(1979),**le mouvement révolutionnaire en Algérie de la première guerre mondiale a 1954**,lAHRMATTAN,paris .
18 . Paillat Claude, (1967),**vingt ans qui déchirèrent la France** ,T1,le Guepier .Paris jnb.
19. Paule Emile Sarrasin, (1949), **la crise Algérienne** ,paris.
20. Tubert Rapport , (1974), **in reve Algérienne des sciences juridiques économiques et politiques** .
21. Tixier Adrien ,(1947),**un programme, des reformes pour l'Algérie**, paris.
22. Yousfi Mhamed ,(1985),**l'Algérie en marche**,T1,Alger.